

المبحث الرابع

إعطاء الذميين من القربات المالية للمسلمين

أوجب الإسلام على المسلم في ماله فريضة وهي الزكاة وذلك لتحقيق العبودية لله في ماله وكذلك لتحقيق أهداف اجتماعية وتكافلية في المجتمع المسلم وبجانب هذه الفريضة هناك الصدقات التطوعية والنذور، وقد يفرض الإسلام على المسلم عقوبة مالية لتحقيق الردع والزجر عن ارتكاب مخالفات معينة.

وهنا هل يستفيد الذميون من هذه الأموال أم أنها قاصرة على المسلمين فقط؟

نتناول ذلك في خمسة فروع:

الأول: دفع زكاة المال للذميين.

الثاني: دفع زكاة الفطر للذميين.

الثالث: دفع الصدقات التطوعية للذميين.

الرابع: دفع الكفارات والفدية والنذور للذميين.

الخامس: إعطاء الذميين من أضياع المسلمين.

الفرع الأول

دفع زكاة المال للذميين

زكاة المال هي الفريضة الثالثة من فرائض الإسلام أوجبها الله تعالى لتحقيق غايات وأهداف كثيرة وحدد مصادرها ومصارفها فلم يتركها لهوى السلاطين أو أرباب الأموال وجاءت آية المصارف في سورة التوبة لتحديد الأصناف الذين يأخذون من هذه الزكاة ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠] وروى الشيخان عن ابن عباس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن فقال: إنك تأتي قوما أهل كتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم...»^(١).

(١) صحيح البخارى.

ونظرا لأن الآية الكريمة ذكرت مصرف الفقراء والمساكين دون تقييد بكونهم مسلمين أو غير مسلمين أما الحديث فنص على أن الصدقة تؤخذ من أغنياء المسلمين لترد على فقرائهم اختلف الفقهاء في دفع الزكاة إلى الذميين على قولين:

الأول: لا يجوز أن تدفع الزكاة إلى ذمى وهو قول الجمهور وعلى ذلك اتفقت المذاهب الفقهية.

الثانى: يجوز دفع الزكاة للذميين وهو قول زفر من الحنفية وابن سيرين والزهري.

القول الأول: عدم جواز دفع الزكاة للذميين.

قال ابن قدامة: «لا نعلم بين أهل العلم خلافا في أن زكاة الأموال لا تعطى لكافر... قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الذمى لا يعطى من زكاة الأموال شيئا»^(١).

وما أجمله ابن قدامة نصت عليه كتب الفقه المختلفة بمذاهبها: يقول الكاسانى: «فلا يجوز صرف الزكاة إلى الكافر بلا خلاف»^(٢).

وفى المدونة: «وقال مالك: لا يعطى أهل الذمة من الزكاة شيئا»^(٣) وجاء أيضا «وقال مالك: ولا يعطى من الزكاة مجوسى ولا نصرانى ولا يهودى... وقال نافع وربيعة: لا يطعم من الزكاة نصرانى ولا يهودى...»^(٤) وقال الخرشي: «يشترط فى كل من الفقير والمساكين أن يكون مسلما حرا فلا يعطى كافر»^(٥).

وقال الشافعى فى الأم: «ولا بأس أن يتصدق على المشرك من النافلة وليس له فى الفريضة من الصدقة حق»^(٦) وقال النووى «ولا يجوز دفع شيء من الزكوات إلى كافر...»^(٧).

وقال البهوتى: «ولا يجوز دفعها أى الزكاة إلى كافر، قال فى المبدع إجماعا...»^(٨).

وقال ابن حزم: «ولا يجوز أن يعطى منها كافرا»^(٩).

وقال الصنعانى فى التاج: «ولا تحل الزكاة ونحوها لكافر ومن له حكمه...»^(١٠).

وقال الحلبي: فلا يعطى كافرا ولا معتقدا لغير الحق...»^(١١).

(٢) بدائع الصنائع ٤٩/٢.

(٤) المدونة ٣٤٦/١.

(٦) الأم ٦٦، ٦٥/٢.

(٨) كشف القناع ٢٨٦/٢.

(١٠) التاج المذهب ٢١٢/١.

(١) المغنى ٢٧٢/٢.

(٣) المدونة ٣٤٦/١.

(٥) الخرشي ٢١٣/٢.

(٧) المجموع ٢٢١/٦.

(٩) المحلى ٢٦٧/٤.

(١١) شرائع الإسلام ١٥١/١.

أدلة عدم الجواز:

١ - ما رواه الشيخان عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن فقال: «... فاعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»^(١).

وجه الدلالة: في الحديث تنصيص على الدفع إلى فقراء من تؤخذ من أغنيائهم وهم المسلمون، فلا يجوز وضعها في غيرهم.

٢ - أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه من الآثار ما يلي:

- عن إبراهيم بن مهاجر قال: سألت إبراهيم عن الصدقة لغير أهل الإسلام قال: أما الزكاة فلا، وأما إن شاء رجل أن يتصدق فلا بأس.

- عن جابر بن زيد قال: لا تعط اليهودي والنصراني من الزكاة ولا بأس أن تتصدق عليهم.

- عن الحسن قال: لا يعطى المشركون من الزكاة...^(٢).

ومع هذا الاتفاق إلا أن الحنابلة أجازوا دفعها إلى الذمي إذا كان في ذلك تاليف لقلبه أو أنه من العاملين عليها جاء في الإنصاف «ومن حرمت عليه الزكاة بما سبق فله أخذها لغزو وتاليف وعمالة وغرم لذات البين وهدية ممن أخذها وهو من أهلها»^(٣).

القول الثاني: جواز دفع الزكاة للذميين:

وهو قول ابن سيرين والزهري وزفر من الحنفية ونقل الجصاص عن عبيد الله بن الحسن جواز صرفها إلى الذمي إذا لم يوجد مسلم يستحقها.

أدلة الجواز:

١ - قوله تعالى: ﴿لَا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم...﴾ (المائدة: ٨).

فدلت الآية على جواز أعمال البر للذميين والزكاة من أعمال البر.

٢ - قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا...﴾ [التوبة: ٦٠].

فدلت الآية أن الصدقات للفقراء والمساكين من غير قيد بالإسلام، لأن التقيد زيادة وهو نسخ ولا يجوز بخبر الواحد كحديث معاذ.

٣ - المقصود من الزكاة إغناء الفقير المحتاج على طريق التقرب ويحصل ذلك بإعطائها

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) المصنف ٣/ ٦٨.

(٣) الإنصاف ٣/ ٢٥٢.

للذمي^(١).

موازنة وترجيح :

بعد عرض أدلة الفريقين يتضح أن الراجح هو قول الجمهور لأنه وإن كان دليل القائلين بعدم الجواز حديث معاذ الذي خصص به عموم آية المصارف إلا أن القياس يؤيدهم أيضا فزكاة المال فريضة على المسلم ولا يجوز فرضها على الذمي فهي العبادات والقربات المشترط لها الإسلام وبالتالي يناسب ذلك أن يستفيد منها المسلمون .

أما الذميون فيعانون من موارد بيت المال الأخرى كالقنن وخمس الغنائم والخراج والتوظيفات التي يفرضها الإمام في أموال الأغنياء . . أما الاستدلال بعموم الآيات الدالة على البر بغير المسلمين أو إطلاق لفظ الفقير والمسكين من غير تقييد بالإسلام فحديث معاذ الصحيح خصصها بالفقراء والمساكين من المسلمين .

(١) المبسوط ٢/٢٠٢ .

الفرع الثانى

دفع زكاة الفطر للذميّين

زكاة الفطر أى الزكاة التى سببها الفطر من رمضان ولا يشترط لها نصاب وإنما تجب على كل مسلم وهو قول الجمهور الأعظم من العلماء لما روى الشيخان عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين^(١).

وقد شرعت لتطهير الصائم عما وقع فيه من مخالفات فى صيامه كاللغو والرفث وإغناء للفقراء والمساكين فى يوم العيد الذى ينبغى أن يظهر فيه كل المسلمين بمظهر واحد من الفرح والسرور والبشر.

ومن هنا هل يجوز أن يستفيد من زكاة الفطر فقراء أهل الذمة؟

اختلف فى ذلك على قولين:

الأول: لا يجوز دفع زكاة الفطر إلى الذميّين وهو قول الجمهور من المالكية والليث والشافعى وأبو ثور وأبو يوسف من الحنفية فى الرواية المعتمدة عنه والحنابلة والمشهور عند الإباضية.

الثانى: جواز صرف زكاة الفطر إلى الذميّين وهو قول أبى حنيفة ومحمد ورواية عند أبى يوسف، ونقل عن عمرو بن ميمون وعمرو بن شرحبيل ومرة الهمداني أنهم كانوا يعطونها إلى الرهبان.

القول الأول: عدم الجواز:

جاء فى المدونة: «وقال مالك: لا يعطى أهل الذمة ولا العبيد من صدقة الفطر شيئاً»^(٢) وفى المواهب للحطاب «يشترط فيمن تدفع له زكاة الفطر ثلاثة شروط: الأول: الحرية، والثانى: الإسلام، والثالث: الفقر ولا خلاف فى ذلك عندنا»^(٣).

ويقول النووى: «لا يجوز دفع الفطرة إلى كافر عندنا»^(٤).

ويقول البهوتى: «ولو كانت زكاة فطر فلا تدفع إلى كافر كزكاة المال»^(٥).

ويقول أطفيش: «وأجاز قوم زكاة الفطر لأهل الذمة الفقراء من أهل الكتاب أو غيرهم

(٣) مواهب الجليل ٣٧٦/٢.

(٢) المدونة ٣٩٢/١.

(١) الحديث.

(٥) كشاف القناع ٢٨٩/٢.

(٤) المجموع ٩١/٦.

وقيل : لا إن لم يجد موحدًا... (١).

أدلة عدم الجواز:

– أن زكاة الفطر زكاة واجبة فلم يجز دفعها لغير المسلمين كزكاة المال التي لا يجوز دفعها لغير المسلمين، وهي صلة واجبة للمحاييج المناسبين لدفعها في الملة فلا يملك صرفها إلى غيرهم. والمقصود منها أن يتقوى أخذها على الطاعة ويتفرغ عن السؤال لإقامة صلاة العيد، ولا يحصل ذلك المقصود بالصرف إلى أهل الذمة.

– حديث معاذ أوضح أن كل صدقة واجبة لا يعطى منها الكفار يقول أبو يوسف « كل صدقة واجبة لغير جائر دفعها إلى الكفار قياسا على الزكاة ».

القول الثاني: جواز دفع زكاة الفطر إلى الذميين:

يقول السرخسي: « ويجوز أن يدفع صدقة الفطر إلى أهل الذمة... وعن أبي يوسف ثلاث روايات: في رواية قال: كل صدقة مذكورة في القرآن لا يجوز دفعها إلى أهل الذمة فعلى هذه الرواية يجوز دفع صدقة الفطر إليهم. وفي رواية قال: كل صدقة واجبة بإيجاب الشرع ابتداء من غير سبب من العبد لا يجوز دفعها إلى أهل الذمة فعلى هذا لا يجوز دفع صدقة الفطر إليهم ويجوز دفع الكفارات والنذور إليهم. وفي رواية قال: كل صدقة هي واجبة لا يجوز دفعها إليهم فعلى هذا لا يجوز دفع الكفارات وإنما يجوز دفع التطوعات » (٢).

وقال ابن قدامة « وعن عمرو بن ميمون وعمرو بن شرحبيل ومرة الهمداني أنهم كانوا يعطون منها الرهبان » (٣).

أدلة الجواز:

– المقصود بزكاة الفطر سد خلة المحتاج ودفع حاجته بفعل هو قرينة من المؤدى، وهذا المقصود حاصل بالصرف إلى أهل الذمة فإن التصديق عليهم قرينة بدليل التطوعات لأننا لم ننه عن المبرة لمن لا يقاتلنا قال تعالى: ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ﴾.

– حديث معاذ المقصود به الزكاة الواجبة لا صدقة الفطر إذ ليس للساعي فيها ولاية الأخذ فيبقى صرف زكاة الفطر على القياس وهو صرف كل أنواع الصدقات إلى جميع الفقراء مسلمين أو ذميين.

يقول أبو حنيفة: « كل صدقة ليس أخذها إلى الإمام فجائز إعطاؤها أهل الذمة وما كان

(٢) المبسوط ١١١/٣.

(١) شرح النيل ٤٦٢/٣.

(٣) المغنى ٣٦٥/٢.

أخذها إلى الإمام لا يعطى أهل الذمة»^(١).

والأولى عند أصحاب هذا القول صرفها إلى فقراء المسلمين حيث يقول السرخسي:
«وفقراء المسلمين أحب إليّ لأنه أبعد عن الخلاف ولأنهم يتقوون بها على الطاعة وعبادة
الرحمن والذمي يتقوى بها على عبادة الشيطان»^(٢).

والراجع: قياس زكاة الفطر على زكاة المال حيث تدفع إلى المسلمين إلا إذا لم يوجد فقير
مسلم في البلدة فيجوز دفعها إلى الذميين من أهلها.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ١/٦٣٠.

(٢) المبسوط ٣/١١١.

الضرع الثالث

دفع الصدقات التطوعية للذميين

اتفق الفقهاء على جواز دفع الصدقات التطوعية لفقراء الذميين ومساكينهم دون معابدهم وما يخص شعائر دينهم وكتبهم ومقدساتهم
يقول الكاساني: «ولأن صرف الصدقة إلى أهل الذمة من باب إيصال البر إليهم وما نهينا عن ذلك»^(١)

وقال الأنصاري: «تحل الصدقة لغنى وكافر»^(٢) وقال البهوتي: «وتجوز صدقة التطوع على الكافر والغنى»^(٣)

ويقول ابن قدامة: «وكل من حرم صدقة الفرض من الأغنياء وقراة المتصدق والكافر وغيرهم يجوز دفع صدقة التطوع إليهم ولهم أخذها»^(٤).
أدلة الجواز كثيرة منها:

١ - قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾ [المتحنة: ٨].

قال الجصاص: «الآية عامة في جواز دفع الصدقات إلى أهل الذمة إذ ليس هم من أهل قتالنا»^(٥).

٢ - قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨].
وجه الدلالة: أن الله أثنى على الأبرار من عباده الذين يطعمون المسكين واليتيم والأسير والأسير لم يكن يومئذ إلا كافرا.

٣ - قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُفْقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

قال الجصاص: «ما تقدم في هذا الخطاب وما جاء في نسقه يدل على أن قوله تعالى: «ليس عليك هداهم» إنما معناه في الصدقة عليهم لأنه ابتداء الخطاب بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَكَ الصَّدَقَاتُ

(٢) الفخر البهية ٨٣/٤.

(٤) المغنى ٢٧٥/٢.

(١) بدائع الصنائع ٤٩/٢.

(٣) كشاف القناع ٢٩٨/٢.

(٥) أحكام القرآن ٦٥٣/٣.

فنعما هي ﴿ عطف عليه بقوله تعالى : ﴿ ليس عليك هداهم ﴾ ثم عقب ذلك بقوله : ﴿ وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم ﴾ .

فدل ما تقدم من الخطاب في ذلك وما تأخر عنه من ذكر الصدقات أن المراد إباحة الصدقة عليهم وإن لم يكونوا على دين الإسلام .

وقد روى ذلك جماعة من السلف : روى عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبيرة قال : قال رسول الله ﷺ لا تصدقوا إلا على أهل دينكم « فأنزل الله « ليس عليك هداهم » فقال ﷺ : « تصدقوا على أهل الأديان »^(١) .

٤ - وروى الشيخان عن أسماء بنت أبي بكر قالت : قدمت أمي وهي مشركة، فقلت يا رسول الله : إن أمي قدمت عليّ وهي رغبة أفأصلها؟ قال : نعم صلى أمك^(٢) .

٥ - روى الشيخان في حديث من سقى الكلب : « في كل كبد رطبة أجر »^(٣) .

(٤) الحديث سبق تخريجه .

(٦) احكام القرآن ١ / ٦٣٠ .

(٥) الحديث متفق عليه رواه البخاري ٢ / ٨٣٣ ، مسلم ٤ / ١٧٦١ .

الفرع الرابع

دفع الكفارات والفدية والنذور للذميّين

فرض الإسلام على المسلمين الذين وقعوا في مخالفات شرعية أو تركوا بعض المناسك في الحج أو في الأيمان أو في الظهار عقوبة مالية وهي الكفارة أو الفدية وتؤدي هذه العقوبة وظيفة الزجر والردع عن ارتكاب مثل هذه المخالفة وقد تكون جبرا عما فات المسلم من عبادة أو بدلا من العبادة التي كان يجب أن يلتزم بها .

ومن هذه الأنواع: كفارة الجماع في نهار رمضان، كفارة الظهار، كفارة الحنث في اليمين، الفدية بالإطعام عن الإفطار في شهر رمضان أو ارتكاب محظورات الإحرام في الحج وكذلك هدى التمتع والقران .

وقد يوجب المسلم على نفسه مالا كالنذور المالية، فهل يجوز إعطاء الذميّين منها؟
اختلف فيها الفقهاء على قولين :

الأول: لا يجوز أن يطعم غير المسلم من الكفارات وهو قول الجمهور .

الثاني: يجوز إطعام الذميّين من الكفارات وهو قول أبي حنيفة ومحمد .

القول الأول: عدم الجواز وإليه ذهب المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية في الكفارات والإمامية .

جاء في المدونة « وقال مالك: وكما لا يعتق في الكفارات غير المؤمنين فكذلك لا يطعم منها غير المؤمنين »^(١) .

ويقول الشافعي: « ولا يجزئه إلا مسكين مسلم »^(٢) وفي مطالب أولى النهى « ويشترط أن يكون المسكين مسلما كالزكاة »^(٣) .

ويقول العاملي: « والمراد بالمسكين هنا من لا يقدر على تحصيل قوت سنته فعلا وقوة... ويعتبر فيه الإيمان »^(٤) .

وجه عدم الجواز:

أن الكفارات حق لله تعالى وجب في مال المسلم فلا يصرف لغير المسلم كالزكاة .

(٢) الام ٣٠٣/٥

(٤) الروضة البهية ٢٨/٣

(١) المدونة ٣٤٦/١

(٣) مطالب أولى النهى ٥٢٨/٥

القول الثانى: الجواز وهو قول أبى حنيفة ومحمد وأبو يوسف فى النذور ودم المتعة دون الكفارات. يقول السرخسى: «إطعام فقراء أهل الذمة فى الكفارة يجوز فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى -»^(١) وفى الجوهرة النبيرة «وقوله ستين سكيناً سواء كانوا مسلمين أو ذميين عندهما وقال أبو يوسف: لا يجوز فقراء أهل الذمة»^(٢).

وجه الجواز أن الآيات التى أوجبت إطعام المساكين لم تفصل بين فقير وفقير أو مسكين ومسكين.

إلا أن أصحاب هذا القول يرون أن صرفها إلى فقراء ومساكين المسلمين أولى وأفضل.

وقول أبى يوسف أن كل ما وجب بإيجاب الشرع كالكفارات والفدية لا يطعم منه أهل الذمة أماما وجب بإيجاب العبد على نفسه كالنذر فيطعم منه أهل الذمة ودم المتعة القرية فيه فى الإراقة.

(٢) الجوهرة النبيرة ٦٨/٢.

(١) المبسوط ٨/١٥٠، ١٥١.

الفرع الخامس

إعطاء الذميين من أضحيات المسلمين

فرّق الفقهاء بين الأضحية التطوعية والأضحية الواجبة كالمنذورة. أما الأضحية التطوعية فذهب جمهور الفقهاء إلى جواز أكل الذمي منها وهو مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية وقول الحسن وأبو ثور وذهب المالكية والليث إلى كراهة إطعام غير المسلم من الأضاحي ومحل الكراهة إذا أرسل له اللحم في بيته أما إن أكل في بيت المسلم فلا كراهة.

أولاً: القائلون بالجواز

يقول النووي: «واختلفوا في إطعام فقراء أهل الذمة فرخص فيه الحسن البصري وأبو حنيفة وأبو ثور، وقال مالك غيرهم أحب إلينا، وكره مالك أيضاً إعطاء النصراني جلد الأضحية أو شيئاً من لحمها وكرهه الليث.. ولم أر لأصحابنا كلاماً فيه ومقتضى المذهب أنه يجوز إطعامهم من أضحية التطوع دون الواجبة..»^(١).

وقال ابن قدامة: «ويجوز أن يطعم منها كافراً وبهذا قال الحسن وأبو ثور وأصحاب الرأي»^(٢).

وقال ابن حزم: «ومباح له أن يطعم منها الفنى والكافر»^(٣).

وجه الجواز عند الجمهور:

– أن أضحية التطوع صدقة تطوعية فجاز إطعامها الذمي والأسير كسائر صدقات التطوع.

ثانياً: القائلون بالكراهة:

قال الحرشي: المشهور من المذهب أنه يكره للمضحي أن يطعم الكافر سواء كان ذمياً أو غيره من أضحيته»^(٤).

وقال المواق: ابن المواز كره مالك أن يطعم من لحم أضحيته جاره النصراني أو الظئر النصرانية عنده»^(٥).

وجه الكراهة: أن الأضحية قرينة وليس هو من أهل القرب.

والراجح جواز إطعام الذميين من أضحى المسلمين بلا كراهة لأن ذلك من باب البر الذي أباحته الآية الكريمة. أما الأضحية المنذورة فتدخل في حكم دفع النذور إلى الذميين في الفرع الرابع.

(٣) المحلى ٤٨/٦.

(٢) المغنى ٣٥٦/٩.

(١) المجموع ٤٠٤/٨.

(٥) التاج والاكلیل ٣٧٦/٤.

(٤) الحرشي على خليل ٤١/٣.